الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/C.5/52/48
24 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١٣٧ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير يتضمن تقرير الأداء السنوي الثالث لميزانية المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وقد خصصت المحكمة لسنة ١٩٩٧، بموجب قراريها ٢١٥/٥١ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ وباء المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، مبلغا صافي مجموعه ٨٠٠ ٩٧٤ ٣٥ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٥١٧ ٤١ دولار). وبلغت النفقات الفعلية خلال السنة ٦٠٠ ٧١٧ ٣٥ دولار، ليتبقى رصيد غير مستعمل قدره ٢٠٠ ٢٥٧ دولار.

050598 030598 98-11338

أولا - مقدمة

١ - يقدم تقرير أداء الميزانية لعام ١٩٩٧ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٤٩ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥. وفيما يتعلق بعام ١٩٩٨، فقد طلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام، في قرارها ٢١٨/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أن يقدم ضمن تقرير أداء الميزانية الإحصاءات المتعلقة بمؤشرات الأداء الفعلية لعام ١٩٩٧ والمعلومات المتصلة بالترتيبات التي تتلقى المحكمة عن طريقها التوجيه والمساعدة الملائمين من المقر لتنفيذ وإنفاذ النظام المالي، والنظام الإداري للموظفين، وسائر الإصدارات الإدارية المعمول بها في الأمم المتحدة.

٢ - وقد كانت السنة الثالثة لتشغيل المحكمة نقطة تحول في أعقاب مرحلة البدء الصعبة التي استمرت طيلة السنتين الأوليين. ويتضمن التقرير السنوي الثاني لرئيس المحكمة المقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين (A/52/582) تفاصيل الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها حتى تموز/يوليه ١٩٩٧.

٣ - وتشمل التطورات البارزة، حسب التسلسل الزمني، إدخال تحسينات كمية وكيفية في أنشطة المحكمة. فقد عـُقدت جلسة المحاكمة الأولى في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وبحلول نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٧، كانت إجراءات التقاضي تمضي قدما في ثلاث محاكمات تشمل أربعة متهمين. وباستثناء عطلة قضائية جرى الحصول عليها في منتصف السنة لإتاحة الفرصة لعقد الدورة العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ في أروشا وإعداد طلبات قانونية شتى فيما يتعلق بإعداد عرائض اتهام جديدة، فقد استمرت جلسات الاستماع في القضايا الثلاث جميعها إلى أن رفعت جلسات المحكمة قبيل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

٤ - وأدخلت التغييرات الإدارية في قلم المحكمة ومكتب المدعي العام في وقت مبكر حيث تم تعيين مسجل جديد في شباط/فبراير ١٩٩٧ وتعيين نائب للمدعي العام في أيار/ مايو ١٩٩٧. والتحق رئيس إدارة جديد بالمحكمة في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وتولت المرشحة التي اختيرت لشغل وظيفة نائب المسجل مهام منصبها في آذار/ مارس ١٩٩٨. وفي الربع الأخير من عام ١٩٩٧ نشر إعلان لشغل وظيفة مدير التحقيقات توقعا لخلوها في نهاية السنة برحيل من كان يشغلها. ويجري حاليا استعراض أوراق المرشحين لتلك الوظيفة.

٥ - وتم الانتهاء من تشييد مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٧، حسب الخطط التي وضعت في عام ١٩٩٦. بيد أنه تبين أن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات إضافية لتهيئة ظروف أفضل للاحتجاز. ويشمل بعض هذه التحسينات إنشاء قاعة طعام وتحسين شبكتي المجارير والمياه وأبراج المراقبة وغرف الاجتماعات الخاصة بالمحامين والمحتجزين. ورغم الحاجة إلى التحسينات، فقد تمكنت المحكمة بفضل إنجاز المشروع من الحد من الاكتظاظ، وتوفير حيز إضافي يستطيع المحتجزون أداء

تمرينات فيه، وتوسيع المكاتب التي يُدار منها مرفق الاحتجاز. وجرى إنشاء مطبخ للسجن لكفالة توفير التغذية السليمة للمحتجزين بصورة فعالة من حيث التكاليف.

٦ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٧ أيضا، ونتيجة للعملية الناجحة المسماة "ناكي" (نيروبي - كيغالي)، فقد قـُبض على سبعة أشخاص مشتبه فيهم ثم نقلوا إلى أروشا. كما نقل المحتجزون الثلاثة الذين كانوا قيد الاحتجاز في سويسرا والكاميرون إلى المحكمة خلال السنة. وأسفرت هذه الإجراءات، إلى جانب توجيه الاتهام من جانب المدعي العام إلى أشخاص آخرين في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، إلى ما مجموعه ٢٥ لائحة اتهام مؤكدة تشمل ٣٦ شخصا. وبحلول نهاية السنة، كان يـُحتجز لدى المحكمة ٢٣ شخصا. ولا يزال المحتجز الوحيد في الولايات المتحدة الأمريكية في انتظار إجراءات النقل.

٧ - وأنجزت قاعة المحكمة الثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، مما أدى إلى زيادة عدد القضايا التي يمكن أن تنظر فيها المحكمة إلى الضعف. وتستطيع كل دائرة من الدائرتين الابتدائيتين حاليا إعداد جدول أعمالها بمعزل عن الأخرى.

٨ - ومن التطورات الأخرى الجديرة بالذكر تسلـُّم معدات النقل والتشغيل الآلي للمكاتب التي تمس الحاجة إليها. وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة قد واجهت مشاكل خطيرة خلال سنتيـْها الأوليين، بسبب تباطؤ عمليات الشراء. وقد استـُلمت المعدات الجديدة في أروشا وكيغالي في نفس الوقت تقريبا خلال الربع الأخير من العام. وشهدت عمليات التعيين، التي تأخرت هي الأخرى، طفرة في النصف الثاني من العام. وفي نهاية العام، كان الموظفون الدوليون الـ ٦٠ الجدد الذين قبلوا التعيين في المحكمة يمرون بمرحلة أو أخرى من مراحل إتمام شكليات التعيين قبل أن يتولوا مهام مناصبهم في أروشا أو كيغالي. وقد اتضح من تلك التطورات، هي وضيق الحيز المتاح في المباني الحالية في أروشا، أن الاكتظاظ قد بات مشكلة كبرى في عام ١٩٩٨. وقد جرى في عام ١٩٩٧ التركيز على إيجاد بدائل لتخفيف حدة الاكتظاظ المستقبلي الذي قد ينجم عن شغل الوظائف كاملة في أروشا وكيغالي كلتيهما.

٩ - وعملا بأحكام الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٥٢، فإن مؤشرات الأداء الفعلية لعام ١٩٩٧ ترد في المرفق الأول من هذا التقرير. وترد في المرفق الثاني المعلومات التي طلبت في الفقرة ٤ من القرار ذاته والمتعلقة بالتوجيه والمساعدة المقدمين من المقر إلى المحكمة.

ثانيا - تقرير الأداء لعام ١٩٩٧

الجدول ١ - إجمالي المخصصات والنفقات
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الاعتماد	النفقات	الفرق
الوظائف (الصافي بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٢٣ ٤٦٢,٤	٢٢ ٨٨٥,١	(٥٧٧,٣)
مرتبات القضاة وبدلاتهم (بما في ذلك التكاليف العامة)	٩١٣,٩	١ ٦٥٨,٢	٧٤٤,٣
تكاليف الموظفين الأخرى	٩٤٣,١	١ ٠٤٢,٤	٩٩,٣
الخبراء والخبراء الاستشاريون	١٥٠,٠	٧١,٤	(٧٨,٦)
السفر	١ ٥١٢,٧	١ ٧٦١,٠	٢٤٨,٣
الخدمات التعاقدية	١ ٥٧٥,١	٢ ٢٧٢,٤	٦٩٧,٣
الضيافة	٤,٠	٦,٧	٢,٧
مصاريف التشغيل العامة	١ ٨٢٢,٩	٢ ٩١٥,٧	١ ٠٩٢,٨
اللوازم والمواد	٩٩٦,٠	١ ١١٣,٠	١١٧,٠
الأثاث والمعدات	٤ ٥٩٤,٧	١ ٩٩١,٧	(٢ ٦٠٣,٠)
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٥ ٥٤٢,٧	٣ ١٩٨,٨	(٢ ٣٤٣,٩)
المجموع (الإجمالي)	٤١ ٥١٧,٥	٣٨ ٩١٦,٤	(٢ ٦٠١,١)
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٥ ٥٤٢,٧	٣ ١٩٨,٨	(٢ ٣٤٣,٩)
المجموع (الصافي)	٣٥ ٩٧٤,٨	٣٥ ٧١٧,٦	(٢٥٧,٢)

١٠ - وقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٢١٥/٥١ باء المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أن تعتمد للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مبلغا كليا إجماليه ٥٠٠ ٤٠٢ ١٨ دولار (وصافيه ٧٠٠ ١٠٣ ١٥ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بالإضافة إلى المبلغ الذي إجماليه ٩٥٠ ١١٤ ٢٣ دولار (وصافيه ١٠٠ ٨٧١ ٢٠ دولار) المعتمد فعلا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بموجب قرار الجمعية ٢١٥/٥١ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وتبلغ النفقات الفعلية المسجلة لعام ١٩٩٧ ما مقداره ٦٠٠ ٧١٧ ٣٥ دولار في مقابل الاعتماد الكلي وقدره

٨٠٠ ٩٧٤ ٣٥ دولار، ليتبقى رصيد غير مستعمل قدره ٢٠٠ ٢٥٧ دولار أي بنسبة ٠,٧ في المائة. ويُبيَّن أدناه توزيع النفقات حسب وجه الإنفاق والفروق ذات الصلة في مقابل التقديرات المُوافق عليها.

الوظائف (نقصان: ٣٠٠ ٥٧٧ دولار)

١١ - هذا النقصان هو الأثر الصافي للوفورات التي تحققت في بند المرتبات (٣٠٠ ٢٤٥ ٢ دولار) والراجعة إلى شغور وظائف في أروشا وكيغالي كلتيهما، والتي امتصت جزءا منها زيادة قدرها ٠٠٠ ٦٦٨ ١ دولار في التكاليف العامة للموظفين التي فاقت التكاليف القياسية المعمول بها.

١٢ - وكان معدل الشغور الإجمالي لملاك الوظائف المأذون به للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ يبلغ ٢٤ في المائة بينما كان يبلغ ٢٢ في المائة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ورغم معدلي الشغور هذين، فقد كان هناك نقص كبير في التكاليف العامة للموظفين، ولا سيما تكاليف التعيين المبدئي للموظفين المعينين دوليا. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الجهود النشطة التي بذلتها المحكمة لملء الوظائف الشاغرة خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

مرتبات القضاة وبدلاتهم (بما في ذلك التكاليف العامة)
(زيادة: ٣٠٠ ٧٤٤ دولار)

١٣ - تُعزى الاحتياجات الإضافية تحت هذا البند وقدرها ٧٠٠ ٧٥٠ دولار إلى قرار الأمين العام دفع المرتبات للقضاة بأثر رجعي بدءا من يوم تعيينهم.

تكاليف الموظفين الأخرى (زيادة: ٣٠٠ ٩٩ دولار)

١٤ - تتصل الزيادة البالغة ٣٠٠ ٩٩ دولار بالاحتياج إلى مزيد من الموارد لدفع بدلات العمل الإضافي وتكاليف الموظفين الأخرى، ومجموعها ١٠٠ ٣١٢ دولار، والتي تعوضها جزئيا وفورات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة قدرها ٨٠٠ ٢١٢ دولار.

١٥ - والاحتياجات الإضافية البالغة ١٠٠ ٣١٢ دولار تحت بند العمل الإضافي في عام ١٩٩٧ تعزى إلى العاملين التاليين: (أ) عدم دفع بدلات قدر كبير من ساعات العمل الإضافي التي قُضيت في عام ١٩٩٦ ووفق عليها لموظفي الدعم الدوليين والمحليين على السواء إلا في النصف الثاني من عام ١٩٩٧؛ (ب) كثيرا ما كان يجري تعويض نقص الموظفين من خلال عمل الموظفين الموجودين في الخدمة ساعات إضافية. ورغم انتشار هذه الظاهرة على نطاق المحكمة بأكملها، فقد كانت واضحة على وجه الخصوص في حالة موظفي الأمن والنقل.

١٦ - وفيما يتعلق بالمساعدة المؤقتة العامة، فقد تحققت وفورات قدرها ٨٠٠ ٢١٢ دولار من تعيين موظفين معظمهم محليون في وظائف السكرتارية وكسائقين وعمال نظافة، وذلك لتلبية الاحتياجات الفورية والقصيرة الأجل خلال الفترات التي كان يبلغ فيها عبء العمل ذروته.

الخبراء والخبراء الاستشاريون (نقصان: ٦٠٠ ٧٨ دولار)

١٧ - يعود الفائض إلى وفورات (١٠٠ ١٣٩ دولار) راجعة إلى دفع أجور أقل لقاء شهادات الخبراء والاحتياج الفعلي إلى عدد أقل من الخبراء. وامتصت جزءا من هذه الوفورات احتياجات غير متوقعة قدرها ٥٠٠ ٦٠ دولار تتصل بالاستعانة بخدمات أشخاص من بينهم مسّاح كميات ومهندس معماري للمساعدة في تخطيط الأماكن، ومدني للتنسيق مع موظفي الإشراف الحكوميين بشأن مشروع التشييد في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة، وخبير استشاري طبي للمحتجزين في مرفق الاحتجاز.

السفر (زيادة: ٣٠٠ ٢٤٨ دولار)

١٨ - تتصل هذه الزيادة بنفقات مكتب المدعي العام (٨٠٠ ٤٠٥ دولار)، وهي زيادة امتصت جزءا منها وفورات قدرها ٥٠٠ ١٥٧ دولار تعود إلى احتياجات أقل في الدوائر وقلم المحكمة. ويعزى التجاوز في نفقات مكتب المدعي العام إلى السفر غير المتوقع للمدعي العام وموظفيها وزيادة السفر الدولي لموظفي التحقيقات والموظفين القانونيين تنفيذا للاستراتيجية الجديدة للملاحقة القضائية. وفضلا عن ذلك ورغم أن الاعتمادات المخصصة للسفر داخل رواندا قد قـُلصت إلى حد ما خلال استعراض الميزانية لعام ١٩٩٧ بالنظر إلى الحالة الأمنية، فقد كانت التحقيقات الميدانية مطلوبة بدرجة تكاد تماثل المستوى المتوخى أصلا.

الخدمات التعاقدية (زيادة: ٣٠٠ ٦٩٧ دولار)

١٩ - تعزى الزيادة في هذا البند إلى التكلفة غير المتوقعة لمحاميي دفاع لمتهمين معوزين يحتاجون، حتى وهم رهن المحاكمة، إلى محامين لتمثيلهم في الجلسات والطلبات التمهيدية ولإعداد عريضة الدفاع.

الضيافة (زيادة: ٧٠٠ ٢ دولار)

٢٠ - تعزى هذه الزيادة إلى استقبالات تمت فيما يتعلق بالاجتماع العام للقضاة وعقد حلقات دراسية واجتماعات أخرى للمحكمة، إلى جانب ضيافة الوفود الزائرة للمحكمة.

مصاريف التشغيل العامة (زيادة: ٨٠٠ ٠٩٢ ١ دولار)

٢١ - هذه الاحتياجات الإضافية هي عبارة عن صافي محصلة وفورات قدرها ٥٠٠ ١١٨ دولار في بند الأماكن وزيادة الاحتياجات بما مقداره ٣٠٠ ٢١١ ١ دولار فيما يتعلق بما يلي: رسوم اتصالات متأخرة الدفع، منها مكالمات هاتفية بعيدة المدى من سنة ١٩٩٦، والاعتمادات الكاملة لاحتياجات عام ١٩٩٧ (٨٠٠ ٤٩٠ دولار) وخدمات متنوعة (٥٠٠ ٧٢٠ دولار). وتشمل الزيادات في بند الخدمات المتنوعة خسائر في سعر الصرف (٥٠٠ ٩٦ دولار)، وخدمات الأمن في مرفق الاحتجاز وأماكن إقامة كبار المسؤولين (٥٠٠ ٢٢٧ دولار)، والرسوم المصرفية (٣٠٠ ٦٢ دولار)، ونشر إعلانات في الصحف عن الوظائف الشاغرة (٠٠٠ ١٢٥ دولار)، وخدمات الأمن في الأماكن الموجودة في كيغالي (٩٠٠ ٩٠ دولار)، وعملية ناكي (٠٠٠ ٧٥ دولار)، واستئجار معدات فيديو (٣٠٠ ٢٣ دولار) لحين وصول طلبيات المعدات، وخدمات المطاعم لمرفق الاحتجاز قبل إقامة مطبخ داخلي (٧٠٠ ١٦ دولار)، واستئجار مركبات لا تحمل علامات مميزة وأماكن إقامة مؤقتة لمقدمي الدعم للمجنـــي عليهـــم والشهود (٤٠٠ ١٤ دولار). وقد امتُصت جزءا من إجمالي هذه الزيادة وفورات قدرها ٢٠٠ ١٠ دولار في بند خدمات متنوعة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة توفير خدمات الأمن في مرفق الاحتجاز وأماكن إقامة كبار المسؤولين وأجور خدمات الأمن في كيغالي قد قيدت بطريق الخطأ تحت هذا الوجه من وجوه الإنفاق في حين أن اعتمادات الميزانية الخاصة بها قد قيدت تحت بند الخدمات التعاقدية. وهناك عناصر أخرى لم تكن متوقعة وقت إعداد الميزانية.

اللوازم والمواد (زيادة: ٠٠٠ ١١٧ دولار)

٢٢ - يعزى هذا الفرق بدرجة كبيرة الزيادة غير المتوقعة في الاحتياجات من الوقود ومواد التشحيم (٤٠٠ ٩٧ دولار) وقطع الغيار (٢٠٠ ٩٦ دولار) بسبب حالة المركبات، وهي زيادة امتص جزءا منها نقصان الاحتياجات تحت بند اللوازم الأخرى.

الأثاث والمعدات (نقصان: ٠٠٠ ٦٠٣ ٢ دولار)

٢٣ - هذا النقصان هو عبارة عن المبلغ الصافي بعد طرح احتياجات إضافية في بند الأثاث والتركيبات قدرها ٤٠٠ ١٢٦ دولار من وفورات قدرها ٤٠٠ ٧٢٩ ٢ دولار، وتعزى الاحتياجات الإضافية المذكورة إلى زيادة الموظفين في النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

٢٤ - وتعزى الوفورات إلى عوامل شتى. ففي حالة معدات الاتصالات، أدخلت تحسينات في نظم التشغيل في عام ١٩٩٧ دون الحاجة إلى شراء جميع المعدات التي كان من المتوقع أن تلزم.

٢٥ - وفيما يتعلق بمعدات التشغيل الآلي للمكاتب، فقد بات من غير العملي، بعد التأخر في تسليم المعدات التي طلبت في عام ١٩٩٦، طلب معدات جديدة في عام ١٩٩٧ إلا بعد وصول المعدات المطلوبة واستيعابها في العمليات. وقد أدى ذلك إلى وفورات قدرها ٣٠٠ ٧٩٨ دولار.

٢٦ - وقد حالت السياسة المتبعة في اقتناء المركبات دون أن تنفذ المحكمة طلبيات من البائعين يبلغ مجموع قيمتها نحو ٠٠٠ ٦٠٠ دولار. وكان هذا هو الحال فيما يتعلق بطلبية مشتريات تشمل مركبات إضافية لتحل محل ٣٠ مركبة آلت إلى المحكمة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وقد تعطلت هذه الطلبية بعد اتخاذ قرار بالتماس أسعار أقل عن طريق تعاقد شامل مع بائع واحد يلتزم بتلبية جميع احتياجات أسطول مركبات الأمم المتحدة.

٢٧ - وتتصل وفورات إضافية قدرها ٨٠٠ ٤١١ دولار تحت بند المعدات الأخرى بالتأخر في تحديد بائع يقوم بتوريد مركبات مصفحة متينة الهيكل لقسم دعم المجني عليهم والشهود وقسم الأمن والسلامة، وذلك لتوفير الحماية الكافية لدى نقل الشهود والمحتجزين.

الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
(نقصان: ٩٠٠ ٣٤٣ ٢ دولار)

٢٨ - يعكس النقصان في الاحتياجات تحت هذا البند معدلي الشغور المذكورين في الفقرة ١٢ أعلاه. ويمثل هذا المبلغ نفسه الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

ثالثا - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة

٢٩ - يطلب من الجمعية العامة أن تحيط علما بهذا التقرير.

المرفق الأول

مؤشرات الأداء لعام ١٩٩٧

الدوائر

	الإسقاط	التنفيذ
المحاكمات	٣	٣
أيام عمل المحكمة	٢٢٤	١٩٥
أيام الجلسات العامة	٥	٥
مكتب المدعي العام		
التحقيقات		
عدد التحقيقات وحالتها	٧٠	٨٠
التحقيقات المؤدية إلى توجيه اتهام علني	١٥	٣٢
البعثات	٤٨٥	٤٨٠
الشهود المستجوبون	٥٠٠	٤٥٠
الإفادات التي حصلت عليها المحكمة	٢١٥	٤٥٠
الادعاء		
الالتماسات/الطلبات/الردود	٧٦	٨٠
المحاكمات التي قيد الإعداد	١١	٢٠
المحاكمات التي قيد المقاضاة	٣	٣
السجل		
الصحافة والإعلام		
عدد ممثلي وسائط الإعلام المدرجين في قائمة التوزيع	٢٢٠	٤٩٠
النشرات الصحفية الصادرة	٦٥	٧٤
الاستفسارات الهاتفية/ وطلبات الوثائق من جانب الصحافة	٦٠٠	٦٨٥
الاستفسارات الهاتفية/ وطلبات الوثائق من جانب الجمهور	٦٦٠	٤١٠
الزيارات المـُرتـَّب لها للجامعات والهيئات الأخرى	٢٥	٢٩

	الإسقاط	التنفيذ
إدارة المحكمة		
جلسات المحكمة	٢٢٤	١٩٥
صفحات محاضر جلسات المحكمة	١٠ ٠٩٠	٣٤ ٠٠٣
الوثائق المجهزة	١ ٤٠٠	١ ٦٨٤
المحامون وإدارة مرفق الاحتجاز		
عدد محامي الدفاع	٢٦	٣٠
أعضاء أفرقة الدفاع الإضافيون	٨	٩
العدد الأقصى للمحتجزين	٢١	٢٣
دعم المجني عليهم والشهود		
الشهود	١٠٩	٨٣
عدد أيام دعم الشهود	١ ٣٦٠	١ ٠٤٠
الشهود الذين اتخذت تدابير إضافية لحمايتهم	٥١	٧١
طلبات النقل	٥	١٠
الشهود ذوو احتياجات الدعم الخاصة	٣١	١١٩
المساكن الآمنة	٢	٢
الخدمات القانونية العامة ودعم الدوائر		
القرارات القضائية (بالانكليزية والفرنسية)	٦٠	٦٨
أوامر القبض (بالانكليزية والفرنسية)	١٠	١٦
إقرار عرائض الاتهام (بالانكليزية والفرنسية)	١٠	١٥
الملخصات والمذكرات القانونية	٢٥	غير متاح
التحضير للجلسات العامة	١	١
التقرير السنوي	١	١
الحولية	١ (١٩٩٤-١٩٩٦)	-
الخدمات اللغوية وخدمات المؤتمرات		
صفحات الترجمة	٥ ٥٠٠	٧ ٥٨٥
جلسات الترجمة الشفوية في المحكمة	١٨٠	١٩٥

	الإسقاط	التنفيذ
خدمات شؤون الموظفين		
ملاك الموظفين	٤١٧	٣٢٤
الموظفون الآخرون	٣٠٠	٢٤٤
الطلبات التي استُلمت/ جرى فحصها	١ ٦٠٠	٢ ١٣٢
اتفاقات الخدمة الخاصة	١٥	٢٣
عروض التعيين	غير متاح	١١٨
العقود القصيرة المدة	٤٠	٦٨
خدمات الميزانية والمالية		
عدد الموظفين المدرجين في كشف المرتبات:		
الموظفون المحليون	٢٠٠	١٩٩
الموظفون الدوليون (النسبة المحلية من المرتب)	٢١٠	٢٠٦
المطالبات (السفر وما إلى ذلك)	٠٠٠ ٠٠٠ ٢ دولار	٠٠٠ ٨٥٠ ١ دولار
المصروفات الأخرى	٠٠٠ ٤٠٠ ٦ دولار	٠٠٠ ٧٠٠ ٧ دولار
النفقات	٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥ دولار	٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥ دولار
الخدمات العامة		
إدارة المباني		
طلبات العمل المنجزة	٣٦	٥٠
المشاريع الرئيسية	٤	٤
خدمات الفاكس/الحقيبة/البريد المتعلقة بالسجل		
البريد الوارد	٨٠٠ ٢١	٨٤٠ ٢٣
البريد الصادر	٥٠٠ ١٦	٦١٩ ٢٦
الرسائل السرية	٨٠٠	٠٥٠ ١
طلبات النسخ	٠٠٠ ٤٠٠	٣٦٣ ٧٥٠
طلبات تأشيرات الدخول/تصاريح الإقامة	٢٠٠	١٩٤
العمليات الجوية		
عدد الرحلات الجوية	٢٧٠	٢٩٨
عدد الركاب	١ ٦٠٠	١ ٢٩٣

	الإسقاط	التنفيذ
عدد الأصناف المحمولة: حقائب وبضائع وأمتعة	١ ٤٠٠	١ ٣٨٣
تقارير الاستلام والفحص	٩٢٥	٣٩٣
المخزون	٤/ سنويا	٢/ سنويا
السفر		
أذون السفر	٨٠٠	٩٤٥
الفواتير	٤٥٠	٧٠٠
الشراء		
طلبيات الشراء المقدمة	٤١٥	٤٣٥
العقود الموقعة	١٠	٩
حالات اللجنة المحلية للعقود	٣١	٣٢
حالات لجنة العقود بالمقر	١٠	٤
خدمات الأمن		
متوسط عدد الدوريات والنقاط المؤمنة يوميا	١٥	١٥
بطاقات هوية الموظفين الصادرة	٦٠٠	٩٢٥
تراخيص مرور الزوار الصادرة	٥٤٠	١ ٨٠٠
الضباط القائمون بتأمين قاعات المحكمة والمتهمين	٢	٤
الضباط القائمون بتأمين مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة	٦	٦
الاتصالات والتجهيز الإلكتروني للبيانات ونظام المعلومات الإدارية		
الشبكات المحلية المدعومة	٢	٢
توصيلات الشبكات المحلية	٦٠	١٢٤
مكالمات هاتفية لمكتب المساعدة	٤ ٨٠٠	٢ ٧١٨
مكالمات هاتفية لمكتب المساعدة/الشخص القائم بالدعم	٣ ٨٤٠	١ ٩٥٤
مكتب المساعدة - تقديم المساعدة في أماكن وجود الحواسيب	٣ ١٧٠	١ ٦٠٠
جلسات المحكمة المسجلة بالأجهزة الصوتية/ بالفيديو	٢٩٩	٣٢٨
خطوط الهاتف الفرعية	٥٠٠	٤٧٢

	الإسقاط	التنفيذ
طلبات الدعم	٣ ٣٠٠	٣ ٣٠٠
رسائل الفاكس الصادرة	٣٣ ٢٢٨	٤٥ ١٩٥
رسائل الفاكس الواردة	١٧ ٢٨٩	١٤ ٨٠٥
النقل		
عدد كوبونات الوقود	٣ ٠٠٠	٣ ٣٦٠
طلبات صيانة وتصليح السيارات	٤٤٠	٦٠٨
تذاكر نقل السيارات ذهابا وإيابا	٤ ٥٠٠	٤ ٤٤٠
وحدات قطع غيار السيارات الصادرة	٣٠٠	٥١٢

المرفق الثاني

المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٢١٨/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

١ - يواصل مقر الأمم المتحدة دعم المحكمة في أدائها لأعمالها وتزويدها بالتوجيه في مراعاة أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها.

إدارة الشؤون الإدارية

٢ - في عام ١٩٩٧، كلّف الأمين العام موظفا بالعمل كمنسق داخل إدارة الشؤون الإدارية للمساعدة في تنسيق القرارات الإدارية المتعلقة بمسائل المحكمة وفي الإسراع بتنفيذ تلك القرارات. ومع ذلك توجد عدة مكاتب داخل الإدارة تقوم بصفة يومية بالإشراف على الأعمال المتعلقة بأنشطة المحكمة وبرصد تلك الأعمال وتجهيزها.

مكتب إدارة الموارد البشرية

٣ - اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، فوض وكيل الأمين العام للشؤون الإدراية إلى المحكمة، لفترة تجريبية مدتها عام واحد، سلطة مباشرة جميع مهام إدارة الموارد البشرية. وقام المسجل على الفور بإنشاء جميع الهيئات المناسبة المعنية بالتعيين والترقية، كما وقّعت المحكمة ومكتب إدارة الموارد البشرية اتفاقا بشأن توزيع المسؤوليات، أوكلت بموجبه إلى المكتب مهام الرصد. وسيقوم ممثل من المكتب بزيارة المحكمة في أواخر عام ١٩٩٨ للمعاينة في مكان العمل قبل أن يقدم إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية توصية بتمديد تفويض السلطة.

٤ - وفضلا عن ذلك، يواصل مكتب إدارة الموارد البشرية، عن طريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل، تجهيز الإجراءات المتعلقة بالموظفين والتي تشمل تحديد المركز التعاقدي وتقرير الأهلية للاستحقاقات التي يحصل عليها موظفو المحكمة الدوليون. كما يقوم المكتب بمهام للدعم في مجالات تصنيف الوظائف والإعلان عن الوظائف الشاغرة وإصدار خطابات التعيين ووثائق السفر وإجازة الموظفين طبيا والتأمين. ويقدم المكتب التوجيه أيضا في تطبيق سياسات مكافأة الموظفين.

مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

٥ - يقدم المكتب الدعم للمحكمة بصفة مستمرة ويوافيها بالإيضاحات لكفالة التسيير السليم لحسابات المحكمة، كما يقدم المساعدة العملية في وضع الصيغة النهائية لحسابات السنة التي انتهت في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وتُعد البيانات المالية للمحكمة في المقر وتُدمج في البيانات المالية الشاملة للأمم المتحدة. كما تقدم شعبة الحسابات الدعم إلى المحكمة فيما يتعلق بكشوف المرتبات.

٦ - وتقدم شعبة تخطيط البرامج والميزانية الدعم في جميع مراحل إعداد ميزانيات المحكمة وتقارير أدائها، كما تقدم الدعم بصفة عامة في مجال الإدارة المالية للموارد الخارجة عن الميزانية والإشراف على تلك الموارد. وتُلبَّى حاليا بصورة سريعة طلبات الترجمة الشفوية للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة فضلا عن طلبات تقديم البيانات المالية. وتقوم الشعبة بسرعة، كجزء من المسؤوليات الموكولة إليها، بإصدار إشعارات التخصيص وأذونات ملاك الموظفين لكفالة تنفيذ برنامج عمل المحكمة بصورة سلسة كما تقوم برصد الإنفاق لتنبيه المحكمة لكي تقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية عند اللزوم.

مكتب خدمات الدعم المركزية

٧ - تواصل دائرة الأمن والسلامة تقديم التوجيه والمشورة في مجال الترتيبات الأمنية، كما وضعت جدولا زمنيا لتدريب موظفي المحكمة على التعامل مع الأسلحة واستعمالها، وفقا لسياسات الأمم المتحدة.

٨ - وتقدم شعبة المشتريات والنقل الدعم إلى المحكمة في إعداد المواصفات ووثائق طلب العطاءات فيما يتعلق بطلبات التزويد الكبرى، مع تقييم العتبات المعمول بها فيما يتعلق بالعقود التي ستنظر فيها اللجنة المحلية للعقود، وفحص عروض المحكمة التي ستنظر فيها لجنة العقود بالمقر، وتقديم الأسانيد لتلك العروض والدفاع عنها حسب الاقتضاء.

٩ - وفضلا عن تقديم الموظفين والبرمجيات لإدخال البريد الإلكتروني في أروشا وكيغالي في عام ١٩٩٧، تعهدت شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات بتقديم الدعم اللازم في مجال الاتصالات لتعزيز قدرة المحكمة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك توفير الاتصال الإلكتروني والاتصال الصوتي المباشر وتبادل البيانات مع نيويورك ولاهاي في جو آمن، وإتاحة خدمة الإنترنت بلا انقطاع مع توفير إمكانية إنشاء موقع على تلك الشبكة. وسيحل هذا الترتيب في نهاية المطاف محل مرافق الاتصال القائمة المقدمة من شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام.

مكتب الشؤون القانونية

١٠ - يواصل المكتب تقديم المشورة إلى المحكمة بشأن الاتفاقات القانونية المتعلقة بالحكومات المانحة والحكومات المضيفة، وإنفاذ الأحكام، وغيرها من المسائل القانونية. كما يقدم الدعم فيما يتعلق باقتراحات إنشاء دائرة ابتدائية ثالثة، وإقامة مكتبة قانونية، فضلا عن صياغة عقود التشييد الرئيسية.

- - - - -